المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

15/06/2015

تحالف جمعوي واسع يضع المسودة الجنائية لوزارة العدل تحت مجهر التمحيص الحقوقي

56/9/2

القسم السياسي

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتسع منظمات وطنية ودولية ، يومي 15 و 16 يونيو الجاري بمقر مجلس النواب بالرباط ، ندوة دولية حول «القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح».

وذكر بلاغ للمجلس أن هذه الندوة التي تنظمها كل من الوداية الحسنية للقضاة، ونادي القضاة، والجمعية المغربية للمرأة القاضية، وجمعية هيئة المحامين بالمغرب، وتحالف ربيع الكرامة، والشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، تتوخى تحقيق هدفين رئيسيين يتمثلان في تحديد الرهانات الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، ومن جهة أخرى تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن إدخالها على مسودتي مشروعي القانونين، في أفق وضع سياسة جنائية قائمة على حقوق الإنسان.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الندوة، التي تحظى كذلك بدعم موقع العلوم القانونية (ماروك دروا)، تأتي في إطار شراكة متميزة لمنظمات حقوقية وازنة والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء.

وستشهد أشغال هذه الندوة الدولية أكثر من 50 مداخلة من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين من كليات بطنجة وسلا وأكادير ووجدة ومكناس والرباط وفاس والمحمدية ومراكش. كما سيغني أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون، والباحثون من تونس والأردن وفرنسا وسويسرا والسينغال.

وأبرز المصدر ذاته، أن هذه الندوة تأتي انطلاقا من القناعة المشتركة لهذه المؤسسات والجمعيات المنظمة بالأهمية الاستراتيجية للإصلاح الجاري حول القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وفق المنظمين، المقتضيات المتقدمة التي أتى بها دستور 2011، والتوافق الواسع حول توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والتطورات الدولية الأخيرة المرتبطة بالأنظمة الجنائية الوطنية.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

مناقشة قضايا الهجرة وحقوق الإنسان ضمن فعاليات أسبوع المغرب بتراغونا

3/3402

شكل موضوع التعاون المغربي الاوروبي في مجال الهجرة، ومسألة حقوق الإنسان في المغرب بين بعدها الشمولي والمحلي في ضوء التجربة المغربية، محوري ندوة نظمت مساء الجمعة بمدينة تراغونا (جنوب جهة كاطالونيا)، في إطار أسبوع المغرب الذي تنظمه القنصلية العامة للمغرب في هذه المدينة الى غاية 14 يونيو الجاري. وتناول الاستاذ الكداري (جامعة محمد الخامس)، في هذا السياق مختلف القوانين والاتفاقيات التي تربط المغرب والاتحاد الاوروبي ومنها المتعلقة بالهجرة، حيث أبرز نقطتين جوهرتين تحكمان هذه العلاقات، أولها محاولة إدماج المهاجرين القانونيين في المجتمعات المستقبلة، وثانيها مكافحة الهجرة غير الشرعية. أما بخصوص التجربة المغربية في مجال حقوق الانسان، فقد استعرض مصطفى اليزناسني الصحافي وعضو المجلس الوطني لحقوق الانسان، أهم المحطات التي مرت منها قضية حقوق الانسان في المغرب انطلاقا من بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث أكد على سعي المغرب إلى المصالحة مع ضحايا ماضي انتهاكات حقوق الانسان بإطلاق عدد من الهيئات في إطار استمراري للتحقيق في التجاوزات التي ارتكبت وتعويض الضحايا ماديا ومعنويا.

وقدم الاستاذ سانتياغو كاستيليا (إسبانيا) مداخلة في نفس السياق، ركز خلالها على الطبيعة الشمولية لحقوق الانسان وارتباطها الوثيق بباقي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

نقاش دولي حول مسودة القانون الجنائي المغربي

خبراء من المغرب وتونس والأردن وفرنسا وسويسرا والسينغال لمتابعة التجربة المغربية

1/3402

■ لمياء الزهيري

يثار اليوم بمقر مجلس النواب، نقاش حول الرهانات الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي الذي تطرحه كل من مسودة مشروع القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛ قصد تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن إدخالها على هاتين المسودتين، في أفق وضع سياسة جنائية قائمة على حقوق الإنسان، من قبل مجموعة من الخبراء و المتخصصين في القانون، من المغرب، تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا، والسينغال.

اللقاء الذي ينظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يأتي في إطار ندوة دولية حول "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح"، و ذلك يومه الاثنين والثلاثاء 15 و16 يونيو الجاري بالرباط.

وتهدف هذه الندوة إلى تسليط الضوء على أهمية إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وفق المنظمين، المقتضيات المتقدمة التي أتى بها دستور 2011، وتوسيع ممارسة المغرب الاتفاقية والتوافق الواسع حول توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والتطورات الدولية الأخيرة المرتبطة بالأنظمة الجنائية الوطنية.

وفي سياق متصل يأتي هذا اللقاء في إطار شراكة متميزة لمنظمات حقوقية وازنة والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء، داخل الوطن و خارجه من بينها: الوداية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئة المحامين بالمغرب، تحالف ربيع الكرامة، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي،

ويحضر أشغال هذه الندوة الدولية، التي يفتتحها مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، مجموعة من القضاة والمحامين والأساتذة الجامعيين من كليات بطنجة، سلا، أكادير، وجدة، مكناس، الرباط، فاس، المحمدية ومراكش، يشاركون بحوالي 50 مداخلة في هذا الإطار، كما سيغني أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون والباحثين من تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا والسينغال.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد ساهم في النقاش العمومي المتعلق بإصلاح العدالة، بشكل عام، وبعض الجوانب الأساسية من المنظومة الجنائية، بشكل خاص، من خلال مجموعة من الإصدارات (مكافحة الإرهاب، مكافحة العنف ضد النساء، العقوبات البديلة.). كما قدم المجلس مقترحات جوهرية تتعلق بالقضاء العسكري، المسطرة الجنائية، النظام الأساسي للقضاة وتنظيم المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

المغربية الصحراء

نظمتها سفارة كندا بالرباط بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

دورة تكوينية حول حقوق الإنسان لفائدة صحافيين مغاربة

عزيزة الفرفاوي 3/9107

اختتمت، مساء الجمعة الماضي، دورة تكونية، نظمتها سفارة كندا بالرباط، بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان لفائدة صحافيين مغاربة من مختلف المنابر الإعلامية الوطنية حول موضوع حقوق الإنسان، بمبادرة من منظمة "صحفيون من أجل حقوق الإنسان" الكندية.

وكان الهدف من الدورة، التي سبقتها سلسلة دورات مماثلة في باقي الدول المغاربية، تعزيز نهج إعلام حقوق الإنسان في وسائل الإعلام.

وشكلت الورشة، المنظمة على مدى يومين، مناسبة لتدريب الصحافيين حول تقنيات الاشتغال، التي تمكنهم من تغطية القضايا وإنجاز الربورتاجات والتحقيقات ذات الصلة بحقوق الإنسان. كما تطرقت إلى مجموعة من المواضيع حول كيفية تحليل القضايا والأدوار المرتبطة بـ"حقوق الشخص"، وكيفية التخطيط لإنجاز ربورتاج، فضلا عن عرض أفكار تتعلق بالطريقة، التي يمكن من خلالها لوسائل الإعلام أن تعزز صحافة حقوق الإنسان.

وأبرز المكونون، الذين أشرفوا على هذه الورشة التفاعلية، الدور المحوري لوسائل الإعلام في النهوض بحقوق الإنسان ودعم الديمقراطية، معتبرين أن نجاح أوراش الإصلاح المتعلقة بحقوق الإنسان رهين بتكاثف جهود مختلف المؤسسات الوطنية المعنية بهذه الحقوق، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام.

وشددت ساندرا ماك كاردل، سفيرة كندا بالمغرب، في انطلاق الدورة التكوينية، على الدور الأساسي للصحافيين في النهوض بثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع، ومواكبة جهود المغرب في هذا المجال، مشيرة إلى أن الصحافة عبر العالم تلعب دورا رئيسيا في إبراز مختلف التحديات الممكنة، وأن تبادل الأفكار والمعارف سيمكن من تحسين وتقوية مجتمعاتنا.

من جهته، تطرق سعد لوديي، مدير ديوان وزير الاتصال، إلى الأوراش الكبرى بالمغرب في مجال النهوض بحقوق الإنسان، مشيرا إلى أن الدورة التكوينية تأتي في إطار هذه الدينامية.

وأبرز دور الصحافيين مواكبة دينامية الإصلاحات الجارية في هذا المجال، والتي تنخرط فيها جميع فعاليات المجتمع.

في السياق نفسه، قال عبد الرزاق الحنوشي، رئيس ديوان رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن الصحافة بكل أجناسها تمثل دعامة أساسية في مجال التربية والتثقيف على حقوق الإنسان، وأنها تقوم بدور محوري في دعم مبادرات المجلس، مبرزا أن هناك علاقة تلازمية بين المجلس والجسم الصحافي، لأن المجلس يعتبر مصدرا للمعطيات.

وتعتبر منظمة "صحفيون من أجل حقوق الإنسان" الكندية رائدة في مجال التنمية الإعلامية في كندا، ويكمن هدفها في توعية الناس بحقوقهم، من خلال إنتاج وسائل الإعلام الحقوقية. وعملت المنظمة منذ عام 2002 في سبعة عشر بلدا في مجال التدريبات من أجل توفير التدريبات للصحفيين حول قضايا حقوق الإنسان المتصلة بمواضيع اشتغالهم. ويقع المقر الرئيسي للمنظمة في تورونتو بكندا، ولها مكاتب قطرية في سيراليون، وليبيريا، والكونغو الديمقراطية.

ضحايا سنوات الرصاص بفاس يدخلون في اعتصام مفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

عمر المزيننشر

يخوض ضحايا الأحداث الدامية التي عاشتها مدينة فاس في 14 دجنبر 1990 منذ أزيد من ثلاثة أسابيع اعتصاما مفتوحا أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وذلك للمطالبة بجبر الأضرار والإدماج والتغطية الصحية، وينضاف الستة والعشرون معتصما المنحدرين من فاس إلى ضحايا آخرين يعتصمون أمام مقر المجلس منذ مدة طويلة، وينحدرون من الحسيمة وتطوان وطنجة والدار البيضاء وواد زم وخريبكة وآسفي والعيون وإملشيل.

وحسب مصادر حقوقية، فإن هذا الاحتجاج سيعرف التصعيد بعد فشل التدخل الأمني الذي عرفه المعتصم يوم الأربعاء 3 يونيو2015، وبعد مراسلة المعتصمين للإتلاف الحقوقي، وكذلك بسبب الزيارة التضامنية التي قام بها رؤساء بعض فروع المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، والتي عبروا خلالها عن تضامنهم المطلق مع المعتصمين وتحدثوا عن ضرورة عقد جمع عام استثنائي للمنتدى قصد بلورة خطة واضحة للتضامن مع المعتصمين.

وتجدر الإشارة إلى أن حالات المعتصمين تعد من الملفات التي وضعت خارج الآجال بعد تنصيب هيئة الإنصاف والمصالحة، و يلقى هذا التبرير انتقادا واسعا من طرف الحقوقيين المغاربة، إذ سبق لخديجة الرياضي في ندوة بفاس أن هاجمت "خارج الآجال "، متسائلة عن تقادم جرائم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

http://www.maghress.com/goud/350905

الهيئة المغربية لحقوق الإنسان بزايو تنظم ندوة حقوقية حول مسودة مشروع القانون الجنائي

بكوري عبد الجليل

نظمت الهيئة المغربية لحقوق الإنسان فرع زايو، عشية اليوم السبت 13 يونيو الجاري، ندوة حقوقية وصحفية حول مسودة مشروع القانون الجنائي، أطرها بعض الحقوقيين، وذلك بقاعة الاجتماعات التابعة بمقر بلدية زايو.

وقد ساهمت في هذه الندوة، عدة جهات حقوقية وفكرية، حيث حضر ممثل عن وزارة العدل والحريات، وممثل عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وهيئة المحامين بالناظور ووجدة، إضافة إلى الهيئة المغربية لحقوق الإنسان.

اللقاء الذي حضرته بعض فعاليات المجتمع المدني بزايو، انتقدت خلاله مسودة القانون الجنائي، في جهة تغييبها للمقاربة التشاركية، حيث أعدتها حسب بعض المتدخلين، جهة واحدة لا غير، وهي جهة استحضرت المقاربة الأمنية قبل كل شيء.

وانتقد المتدخلون، غياب الانسجام بين مضامين الدستور المغربي الحالي، وما جاء في مسودة مشروع القانون الجنائي، لا سيما فيما يتعلق بالحريات الفردية. كما أجمع الكل، على عدم ملائمة هذه المسودة للمرجعية الكونية لحقوق الإنسان، وأثيرت في هذا الباب، غياب الديمقراطية.

وعاب الحقوقيون المشاركون في الندوة، التنصيص على عقوبة الإعدام في مسودة مشروع القانون الجنائي، وهذا منافي للمرجعية الكونية لحقوق الإنسان حسب المتدخلين.

وفي ختام الندوة، تطرق المشاركون، إلى ما ينبغي فعله في مواجهة ما أسموه اعتداء على الحريات الفردية، حيث طرحت مسألة تشكيل لجنة للمتابعة، ثم تقديم عرائض في هذا الشأن، وتوجيه رسائل احتجاج لوقف تنزيل مسودة مشروع القانون الجنائي بشكلها الحالي.

http://zaiocity.net/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%88-%D8%AA-5/192365.html

المجلس الوطني لحقوق الانسان يشرع في تهيئة معتقل دار ابريشة بتطوان

شرع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** في مشاورات من أجل تهيئة معتقلات دار ابريشة بتطوان ودرب مولاي الشريف بالدار البيضاء، حيث تم الشروع في إجراء المشاورات بخصوص تفعيل الشراكات العمومية المبرمة بشأنها.

وكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن المجلس شرع في صيانة الأماكن التي عرفت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مؤكدا أنه وقع اتفاقيات شراكة مع عدة متدخلين، من أجل تسوية الوضعية العقارية لبعض مراكز الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي السابقة، والعمل من جهة أخرى، على إعادة ترميمها وتحويلها إلى أماكن لحفظ الذاكرة، وإلى مركبات اجتماعية وثقافية واقتصادية.

وأكد المجلس أنه في إطار سياسة حفظ الذاكرة سبق أن قام ببناء المدافن وتشييد النصب التذكارية، من خلال تنظيم مراسم إعادة الدفن بمقبرة الناظور (أحداث يناير 1984) وإقامة نصب تذكاري مخصص لهذا الغرض، بالإضافة إلى تهيئة مقبرة خاصة بضحايا أحداث يونيو 1981 بالدار البيضاء مع الحرص على تجهيزها بالمرافق الضرورية، ووضع نصب تذكاري كتبت عليه أسماء الضحايا والأحداث التي توفوا خلالها، وكذا وضع نصب تذكاري لضحايا أحداث الصخيرات بمقبرة الشهداء بالرباط، بتنسيق مع عائلات وجمعية الضحايا.

يذكر، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعتزم، نهاية هذه السنة، فتح معتقل تازمامارت لزيارات عائلات الضحايا الذين توفوا فيه، في سنوات الرصاص، بعدما شارفت أشغال تهيئته على الانتهاء.

http://www.achamalpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%87/

http://sadatetouan.com/news.php?extend.2211

زعيم حزب العدالة المغربي الحاكم يُجيش مدونين لمواجهة أحزاب المعارضة في الانتخابات المقبلة

عبدالحق بن رحمون

دعا عبد الاله بن كيران، رئيس الحكومة، المنظمات النقابية من أجل الجلوس إلى طاولة الحوار الاجتماعي، وذلك يوم الأربعاء 17 حزيران يونيو المقبل، مسؤول برئاسة الحكومة، مكلف بالملف الاجتماعي، أن الجلسة جاءت تبعا لجلسة الحوار الاجتماعي التي انعقدت في شباط فبراير الماضي، مذكرا أن هذه الجلسة انبثقت عنها ثلاث لجان. وأكد وأوضح مستشار رئاسة الحكومة عبد الحق العربي أن اللقاء المقبل لرئيس الحكومة مع النقابات سيناقش نقطتين، الأولى تتعلق بمناقشة نتائج الحوار الذي تم بلجنتي القطاع العام والخاص، والنقطة الثانية التي سيناقشها الاجتماع المقبل تتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد الأربعة، مشيرا إلى أن الحكومة قد تقدم مقترحها في موضوع التقاعد على ضوء ما تقدم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إضافة إلى الحوار الذي تم مع النقابات في الموضوع.

وفي خطوة استباقية وعلى غرار زعماء سياسيين ووزراء حكوميين في العالم العربي، أقدم أخيرا عبدالاله ابن كيران زعيم حزب العدالة والتنمية الحاكم على الانخراط رسميا في موقع التواصل الاجتماعي الـ فيس بوك ، من أجل حصاد ملايين من اللايكات والاعجاب بنشاطه الحزبي والحكومي، بعد أن كان في السابق يشكك في عدم جدوى المواقع الافتراضية، ويعتبرها مضيعة للوقت، في حين كان يرى أن تقديم خطاب واقعي أمام عشرات الآلاف من الجماهير، كاف لخطف المصداقية والتصفيق. وهاهو ابن كيران يقتنع أخيرا بعد أن عرف أنه سيحصد من خلال صفحته الرسمية على الـ فيس بوك حضورا سياسيا لافتا للنظر وسيفيد ذلك شعبويته، من خلال تغطية أنشطته تلك التي لا تغطيها أحيانا بعض وسائل الاعلام المكتوبة ثم أيضا من طرف التلفزيون المغربي الرسمي، فمادامت التجربة كما يزعم مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، قد نجحت بالنسبة إليه وصار عدد مرتادي صفحته يتجاوز عدد قراء الصحافة الورقية التي سخر من عدد مبيعاتها الأسبوع ، الشيء الذي دفعه حسب قوله الاستغناء عن إرسال بلاغات وزارته إلى وكالة المغرب العربي للأنباء. ومن هنا وفي سابقة بالمغرب السياسي يكشف ابن كيران أوراق استعداد حزبه وخطته للمشاركة في الاستحقاقات المقبلة، التي ستكون في الأسبوع الأول من أيلول سبتمبر المقبل، وخلال لقاء تواصلي انعقد بالرباط يوم السبت 13 حزيران يونيو الجاري مع 15 شخصا من الشبان والشابات من المدونين ونشطاء التواصل الاجتماعي، دعا ابن كيران المدونين الذين تم اختيارهم بدقة للعمل إلى جانبه لمراقبة، عمله والدفاع عما يرونه قرار صائبا ومنطقيا، وإرجاعه إلى الصواب إن كانت قراراته خاطئة. وكان رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران قد أنشأ صفحة تحمل اسمه على موقع فايسبوك ، وهي الصفحة التي استطاعت في وقت وجيز أن تحصد أكثر من أربعين ألف معجب.

من جهة أخرى، اعترف عبد الاله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، أن مواقع التواصل الاجتماعي تبقى مؤثرة في ما يقع من أحداث وتطورات، وذلك لأنها فضاء يسمح بتبادل الآراء والأفكار بين الناس. وأضاف ابن كيران، أن فئة المدونين لهم تأثير في الأحداث التي يشهدها المغرب من حين لأخر، وذلك من خلال التفاعل الجدي.

وأكد ابن كيران أن ما يطبع هذا العمل هو حيز الحرية المتاح في هذه الوسائل، كما أنهم فئة تدافع عن المنطق بغض النظر عما يكون الشيء المدافع عنه.

كما كشف ابن كيران خلال اللقاء التواصلي مع المدونين الشباب أن السبب الذي جعله ينشئ صفحة على الـ فيس بوك هو رغبته في التعرف على شعب الـ فيس بوك ، والتواصل معه عن قرب.

من جهة أخرى وخلال انعقاد الجمع العام التواصلي للائتلاف الوطني لصيادلة العدالة والتنمية ، وذلك يوم الأحد 14 حزيران يونيو 2015، بإحدى الفنادق بالعاصمة الرباط، دعا عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، إلى اقتحام العمل السياسي من أجل خدمة للوطن. وقال إن السياسة هي مصدر القرار وهذا الأخير هو كل شيء ، مضيفا أنه إذا لم يقتحم السياسة الصالحون والخيرون فسيتحكم فيها البانضية . هذا واشتملت فقرات برنامج اللقاء المذكور، جلسة حول قطاع الصيدلة بين تحديات المرحلة ورهان الانتخابات، واشتملت على تدخلات كل من خالد الزوين، ومصطفى سادس، ونورالدين البركاني. ثم جلسة خاصة، تضمنت مناقشة ومصادقة التقرير الأدبي مع أمين بوزوبع، ثم مناقشة ومصادقة التقرير المالي مع يوسف مناضل، مقترح تعديل القانون الأساسي، واختتم اللقاء بإصدار توصيات المؤتمر.

على صعيد آخر، من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين، **دعا المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مذكرة عامة ضمت 45 توصية** ، واقترح من خلالها المجلس الوطني مجموعة من التعديلات والتدابير بغية المساهمة في تفعيل الأهداف ذات الطبيعة الدستورية من حيث المناصفة بين النساء والرجال، تعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية بالبلد وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة.

تقدم المجلس أيضا بتوصيات تهم مشاركة الأجانب المقيمين بالمغرب في الانتخابات المحلية باستعمال الإمكانية المتاحة في الفصل 30 من الدستور.

وقد شملت توصيات المجلس توسيع الهيئة الناخبة وإعادة التوازن في التقطيع الانتخابي والتقليص من التفاوتات في التمثيلية وتقوية آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية والتمثيلية السياسية للشباب.

وعلاوة على ذلك، قدم المجلس توصيات تتعلق بمراجعة الإطار القانوني للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية وشفافية الحملات الانتخابية وتعدديتها.

أما التوصيات الأخرى فتتعلق بتقوية آليات الديمقراطية التشاركية واعتبار مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان والمفهوم الدمجي في مسلسل إعداد السياسات الترابية العمومية. وتهدف هذه التوصيات إلى المساهمة في إعمال مبادئ التنظيم الترابي والجهوي المنصوص عليها في الفصل 136 من الدستور.

عائلة المختطف الصحراوي امهمد مخلوف تعتصم أمام مجلس اليزمي

ندد المختطف الصحراوي السابق أمهمد مخلوف ، مستشار سابق بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط و إطار سابق مساعد ومؤقت بالمكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بورزازات و ابن المختطف مخلوف محمد سالم ولد لعبيد ولد حمى، في بيان تنديدي واستنكاري بما سماه " بالانقلاب السياسي الغير قانوني على شرعية و دسترة تنفيد التوصيات الصادرة عن هيئة الانصاف والمصالحة سابقا من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط".

و نظرا لعدم تلبية المجلس لعدد من المطالب التي تقدمت بها عائلة المختطف الصحراوي الراحل : مخلوف محمد سالم ولد لعبيد ولد حمى الذي تعرض إلى عملية اختطاف واختفاء قسري بتاريخ:25/11/1975 بالسمارة ، قررت العائلة خوض إعتصام مفتوح أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط بدأ من يوم الأربعاء 10 يونيو 2015 حتى تحقيق كل مطالب العائلة العادلة والمشروعة التي يضمنها القانون و الدستور و الأعراف الدولية.

كما أدان بيان عائلة مخلوق " المقاربة الحقوقية التي ينهجها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في لجنة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة سابقا خاصة الشق المتعلق بالتعويض الفردي، و الهادفة إلى سياسة الكيل بمكيالين مثال: تعويض ضحايا ما يسمى " انتهاكات حقوق الإنسان، محتجزي جبهة البوليساريو و الجزائر" و عدم تعويض ضحايا الأنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب تحت مبرر خارج الآجال القانونية".

http://www.zoompresse.com/news7165.html

برنامج وارضية الندوة المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان يومي 15/16 يونيو الجاري حول القانون الجنائي والمسطرة الجنائية رهانات وإصلاح بمقر مجلس النواب

الورقة تقديمية

برنامج وارضية الندوة المنظمة من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان يومي 15/16 يونيو الجاري حول القانون الجنائي والمسطرة الجنائية رهانات وإصلاح بمقر مجلس النواب

لقد شخص ميثاق إصلاح منظوم العدالة بشكل نقدي نسق " حماية القضاء للحقوق و الحريات" . و قد أبرز هذا التشخيص جوانب اختلالات هذا النسق و المتمثلة في ضعف اعتبار مقاربة النوع، و غياب وضع قانوني متكامل للضحايا في منظومة السياسة الجنائية، و كذا " ضعف إشاعة ثقافة حقوق الإنسان" ، و محدودية " آليات البحث الجنائي"، بالإضافة إلى "غياب إطار قانوني حديث خاص بالطب الشرعي و بنوك المعطيات الجينية" و كذا " غياب مرصد وطني لدراسة و تتبع ظاهرة الإجرام".

و ضمن نفس المنحى النقدي، حدد الميثاق نقط ضعف منظومة العدالة الجنائية: " تضخم في نصوص التجريم و العقاب"، اللجوء شبه الممنهج إلى الاعتقال الاحتياطي، ضعف الضمانات القانونية في مجال الوضع رهن الحراسة النظرية، "عدم التفعيل الأمثل لمبدأ ملاءمة المتابعة"، اللجوء المحدود ل"الآليات البديلة للاعتقال" ، ضعف "ضمانات المحاكمة العادلة"، سعة هامش السلطة التقديرية المتروك للقاضي الجنائي بالنظر لاتساع الفرق بين الحدين الأقصى و الأدنى للعقوبة، ضعف آليات تتبع حالة العود الجنائي، و تنفيذ العقوبة. [1]

إن هذا التشخيص الدقيق و النقدي في آن واحد، يتقاسمه إلى حد كبير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي شارك في مسار الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، و أصدر عددا من التقارير و المذكرات حول جوانب مختلفة من السياسة الجنائية.

و ينبغي التذكير في هذا الصدد، بخلاصات و توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في تقريره حول المؤسسات السجنية[2] ، مراكز حماية الطفولة[3]، مستشفيات الأمراض العقلية[4]، الأجانب و حقوق الإنسان[5] و كذا حول مسألة الوقاية من التعذيب[6] .

كما ساهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإصداراته المتعددة في النقاش العمومي المتعلق بإصلاح بعض الجوانب الأساسية من المنظومة الجنائية (مكافحة الإرهاب[7]، مكافحة العنف ضد النساء[8]، العقوبات البديلة[9]). كما قدم المجلس الوطني مقترحات جوهرية تتعلق بالقضاء العسكري[10] ، المسطرة الجنائية[11]، النظام الأساسي للقضاة[12] و تنظيم المجلس الأعلى للسلطة القضائية [13]

من جهة أخرى ، احتلت المشاكل البنيوية للمنظومة الجنائية، بشكل دائم مكان الأولوية في تفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، و لهذه الغاية وجه المجلس عددا من البيانات الكتابية في إطار التفاعل مع المقرر الخاص للأمم المتحدة المعين بالتعذيب و غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (2013)، الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي(2014)، و كذا لجنة مناهضة التعذيب(2011).

إن آفاق المراجعة الشاملة للتشريع الجنائي (المادي و المسطري) ينبغي اعتبارها على ضوء المتطلبات و الفرص التالية:

الدستور و لاسيما التصدير و الفصول 20، 22، 23 و كذا الباب السابع منه المتعلق بالسلطة القضائية؛

توسيع الممارسة الاتفاقية للمغرب (وضع أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة)

التوافق الواسع حول توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة و خاصة منها تلك المتعلقة بالهدف الاستراتيجي الثالث المعنون "تعزيز حماية القضاء للحقوق و الحريات" [14]؛

التطورات الدولية الأخيرة لصالح أنظمة جنائية وطنية ناجعة، منصفة، إنسانية، و مسؤولة ، و خاصة إعلان سالفادور حول الاستراتيجيات الشاملة للتحديات العالمية (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة و العدالة الجنائية، 2010)[15] و كذا مشروع إعلان الدوحة حول " إدماج منع الجريمة والعدالة الجنائية في جدول أعمال الأمم المتحدة الأوسع من أجل التصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي ومشاركة الجمهور" (مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة و
العدالة الجنائية، 2015).

ففي هذا السياق أصدرت الحكومة مسودات مشروعي قانون المسطرة الجنائية و القانون الجنائي، و يعتزم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمعية شركائه، تنظيم ندوة دولية حول رهانات إصلاح القانون الجنائي و قانون المسطرة الجنائية، الجاري حاليا.

وبفضل الإسهام المتوقع للخبراء الوطنيين و الدوليين، فإن هذه الندوة تتوخى تحقيق هدفين:

تحديد الرهانات–الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي و المسطرة الجنائية؛
تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن اقتراحها على مسودتي مشروعي القانون، في أفق سياسة جنائية مرتكزة على حقوق الإنسان.
و يقترح المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تتمحور أشغال هذه الندوة حول الموضوعات التالية :

الرهانات المتعلقة بملاءمة مسودتي مشروعي القانون مع القانون الدولي لحقوق الإنسان
يمكن للمشاركين و المشاركات تحليل مسودتي مشروعي القانون على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني، و خاصة على ضوء الملاحظات الختامية و التوصيات الموجهة للمغرب من طرف الأجهزة الأممية المتعلقة بعدد من جوانب التشريع الجنائي (أمثلة : التعذيب، جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية، التمييز، الاختفاء القسري، حقوق الطفل، النظام القانوني للأطفال في وضعية تماس مع القانون،...).
كما يمكن للمشاركين و المشاركات معالجة الرهانات المتعلقة بملاءمة مسودتي مشروع القانون على ضوء المرجعية الدولية و الإقليمية في مجال السياسة الجنائية (الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،مجلس أوربا...).

إصلاح التشريع الجنائي و المتطلبات الدستورية
يقترح على المشاركين و المشاركات تحليل مسودتي مشروع القانون على ضوء الدستور، توصيات هيأة الإنصاف و المصالحة، توصيات الخطة الوطنية في مجال الديمقراطية و حقوق الإنسان، و كذا على ضوء التشريعات المقارنة في الدول الديمقراطية المتقدمة.

القانون الجنائي و المسطرة الجنائية و بعد النوع
يمكن للمشاركين و المشاركات أن يحللوا بشكل خاص الإطار القانوني الزجري المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء و كذا إشكالية تكييف بعض الجرائم، و الذي يمكن أن يكون تمييزيا من حيث الهدف أو من حيث الأثر.

استراتيجيات التجريم و نزع الطابع الجنائي

على سبيل المثال ، يمكن للمشاركات و المشاركين دراسة الجوانب التالية:

استراتيجيات التجريم و نزع الطابع الجنائي على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان (المشاكل المتعلقة بتعريف بعض الجرائم، تحديد الأركان و العناصر المكونة لبعض الجرائم، التجنيح، نزع الطابع الجنائي، ممارسة الحريات الفردية....)؛

الاستراتيجيات المعتمدة في تحديد العقوبات و تنفيذها (تركيب العقوبات الأصلية، البديلة أو الإضافية، الإعفاء من العقوبة، السلطة التقديرية، كيفيات تنفيذ العقوبة،...)؛

نظام المسؤولية الجنائية على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

تقييم الحلول المقترحة في مسودة مشروع القانون الجنائي في مجال العقوبات البديلة؛

إلغاء عقوبة الإعدام؛

وضع الضحايا في مسودة مشروع القانون الجنائي

إعادة ترتيب بعض مقتضيات القانون الجنائي (مثال: نقل بعض الجرائم الموضوعة في باب " الجنايات و الجنح ضد نظام الأسرة و الأخلاق العامة" إلى باب "الجنايات و الجنح ضد الأشخاص").

قانون المسطرة الجنائية و متطلبات الوقاية من التعذيب و تقليص مخاطر الاعتقال التعسفي

يقترح في هذا المحور بشكل خاص تقييم الحلول المقترحة من طرف المشرع في مجال الحراسة النظرية و سير الاستنطاقات، كما يمكن أيضا دراسة المقتضيات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. كما يدعى المشاركون و المشاركات إلى تحليل مجموع الحلول المقترحة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية في مجال الحماية و الوقاية و مكافحة التعذيب.

قانون المسطرة الجنائية و متطلبات عقلنة الاعتقال الاحتياطي

يمكن للمشاركات و المشاركين دراسة الحلول المقترحة في مسودة المشروع في مجال بدائل الاعتقال الاحتياطي، كما أن سؤال التعويض في حالة الاعتقال الاحتياطي غير المبرر تمثل نقطة يوليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أهمية كبرى.

حماية الفئات الهشة في مسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية

يمكن للمشاركات و المشاركين تقييم الحلول المقترحة في مسودة المشروع في مجال حماية بعض الفئات الهشة (الأطفال، الأشخاص في وضعية إعاقة، ضحايا الاتجار بالبشر، النساء ضحايا العنف، الأشخاص في وضعية مرض عقلي،...).

مسألة التوازن بين تبسيط المساطر القضائية و تقوية ضمانات الدفاع

يمكن دراسة عدد من النقط في إطار هذا المحور، و منها على سبيل المثال مسالة التوازن بين سلط المتابعة و الحكم، دور مؤسسة قاضي التحقيق و تقديم مسطرة بدائل المتابعة.

الهوامش

[1] – الهيأة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة: ميثاق إصلاح منظومة العدالة ، يوليوز 2013 (ص37).

[2]– أزمة السجون ، مسؤولية مشتركة : 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء و السجينات، دجنبر 2012

[3]– الأطفال في مراكز حماية الطفولة : طفولة في خطر، من أجل سياسة للحماية مندمجة للطفل، ماي 2013

[4] – الصحة العقلية و حقوق الإنسان: الضرورة الملحة لسياسة جديدة ، 2013

[5] – الأجانب و حقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة للجوء و الهجرة، سبتمبر 2013

[6] – دراسة حول إعمال آلية للوقاية من التعذيب في المغرب، سبتمبر 2014

[7] – رأي حول مشروع القانون 86.14 المغير و المتمم لمقتضيات القانون الجنائي و المسطرة الجنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، ديسمبر 2014.

[8] – مكافحة العنف ضد النساء، مارس 2014

[9] – العقوبات البديلة ، 2014

[10] – مذكرة حول مدونة القضاء العسكري، مارس 2013.

[11] – مقترحات المجلس الوطني لحقوق الإنسان المتعلقة بمسودة مشروع قانون المسطرة الجنائية، أكتوبر 2014

[12] – المذكرة الرئيسية حول القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، 2013 و المذكرة التكميلية، ماي 2014

[13] – المذكرة الرئيسية حول القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، يناير 2013 و المذكرة التكميلية، ماي 2014.

[14] – تتمثل الأهداف الفرعية الستة لهذا الهدف الاستراتيجي في : نهج سياسة جنائية جديدة–تطوير سياسة التجريم– إرساء عقابية ناجعة– تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة– ضمان نجاعة آليات العدالة الجنائية– تحديث آليات العدالة الجنائية، ميثاق إصلاح منظومة العدالة ، يوليوز 2013 (ص 70 إلى 76)

[15] – A/RES/65/230بتاريخ 21 ديسمبر 2010

Première journée

8h30-9h

Accueil et inscription des participant-e-s

Séance d'Ouverture

9h-10h15

Modérateur : M. Mohammed ESSEBAR, Secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)

Allocutions d'ouverture

Ministère de la Justice et des Libertés

M. Driss EL YAZAMI, Président, CNDH

Mme. Amina BOUAYACH, Secrétaire générale, Fédération internationale de la ligue des droits de l'Homme (FIDH)

M. Michel TUBIANA, Président, Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme (REMDH)

M. Philippe TEXIER, Commissaire, Commission internationale des juristes (CIJ)

M. Haitham CHEBLI, Penal Reform International (PRI)

M. Abdelhaq AYASSI, Président, Amicale Hassania des magistrats

M. Abdellatif CHANTOUF, Président, Club des magistrats

Mme Aicha NACIRI, Présidente, Association marocaine de la femme magistrate

M. Mohammed AKDIM, Président, Association des barreaux du Maroc (ABM)

Mme Atifa TIMJERDINE, Coordinatrice, Printemps de la dignité

Première séance plénière : Le Code pénal, les enjeux d'une réforme

Modérateur : M. Mustapha IRAKI, Membre du CNDH

10h15-10h30

La réforme du code pénal est d'abord un choix de politique criminelle

M. Abdellah OUNNIR, Membre de la CRDH de Tanger-Tétouan, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Abdelmalek Saadi, Tanger

10h30-10h45

Code pénal et signifiant social

M. Michel TUBIANA, Président, REMDH

10h45-11h00

Le principe de légalité dans le projet de réforme du Code pénal

M. Said BENARBIA, Directeur du Programme Moyen-Orient et Afrique du Nord, CIJ

11h00-11h15

Pause café

Première séance plénière : Le Code pénal, les enjeux d'une réforme (Suite)

11h15-11h30

La pénalisation et la sanction des infractions fondées sur le genre

Mme Khadija ROUGANI, Avocate au barreau de Casablanca, Printemps de la dignité

11h30-11h45

Les Constantes et le référentiel du Code pénal

M. Fettouh CHAKIR, Juge au Tribunal de première instance de Rommani, Amicale Hassania des magistrats

11h45-12h00

La réforme du Code pénal : une opportunité unique pour garantir les droits et les libertés en conformité avec les engagements internationaux du Maroc

Mme Mervat RISHMAWI, Experte en droits humains, membre de la Commission palestinienne indépendante de défense des droits humains, Amnesty International

12h00-13h30

Débat

13h30-14h30

Déjeuner

Ateliers simultanés : Le Code pénal, les enjeux d'une réforme

14h30-18h

Atelier N° 1 : La législation pénale, les exigences constitutionnelles et les engagements conventionnels du Maroc (Salle 8, Chambre des représentants)

Modérateur : M. Abdelhaq AYASSI, Président, Amicale Hassania des magistrats

Communications de dix minutes

Le Code pénal, les exigences constitutionnelles et les engagements conventionnels du Maroc

M. Omar BENJELLOUN, Avocat au barreau de Rabat, (ABM)

Les enjeux d'harmonisation du Code pénal avec le droit international des droits de l'Homme

M. Mokhtar TRIFI, Président d'honneur de la LTDH, FIDH, Tunis

Le droit international humanitaire et les dispositions de l'avant-projet de Code pénal

M. Mokhtar AMARA, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed V, Salé

Débat

18h-18h30 : Synthèse et recommandations

Atelier N° 2 : Le Code pénal, la procédure pénale et la dimension genre (Salle 9, Chambre des représentants)

Modérateur : Mme Atifa TIMJERDINE, Coordinatrice, Printemps de la dignité

Communications de dix minutes

Le Code pénal, le Code de procédure pénale et la dimension genre

M. Ahmed KILECH, Professeur à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Université Ibn Zohr, Agadir

Quelle protection contre la violence fondée sur le genre dans le Code pénal ?

Mme Aicha NACIRI, Présidente, Association marocaine de la femme magistrate

Les femmes et le droit d'accès à la justice pénale

Mme Saadia WADDAH, Membre du CNDH, Avocate au barreau de Casablanca

La prévention et la protection contre la violence à l'égard des femmes, lecture dans l'avant-projet de Code de procédure pénale

M. Houcine RAJI, Avocat au barreau de Marrakech, Printemps de la dignité

Les infractions du genre dans l'avant-projet de Code pénal

M. Benyounes MARZOUKI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed 1er , Oujda

Débat

18h-18h30 : Synthèse et recommandations

Atelier N° 3 : avant-projet de Code pénal et stratégies de criminalisation et de dépénalisation (1ère partie), (Salle 11, Chambre des représentants)

Modérateur : M. Michel TUBIANA, Président, REMDH

Communications de dix minutes

Les avant-projets de Code pénal et de Code de procédure pénale : garanties d'application et bonnes pratiques

M. Ammar HNIFATE, Procureur général d'Amman, Penal Reform International, Jordanie

Le système de pénalisation dans l'avant-projet du Code pénal, nouveautés et limites

M. Noureddine AMRANI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Moulay Ismaïl, Meknès

Les stratégies de criminalisation dans l'avant-projet de Code pénal

M. Mohammed SASSI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales Rabat-Agdal, Université Mohammed V

Ccriminalisation et dépénalisation de quelques infractions dans l'avant-projet de Code pénal : gérer les divergences

M. Mohamed CHMIAA, Professeur à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Université Moulay Ismaïl, Meknès,

La peine de mort dans l'avant-projet de Code pénal

M. Mohamed AHADDAF, Avocat au barreau de Rabat

La question des libertés individuelles dans l'avant-projet de code pénal

M. Abdelaziz ELATIKI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohammed ben Abdellah, Fès

Les peines alternatives dans la politique criminelle marocaine

M. Mohamed JAOUHAR, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Hassan II, Aïn Chock, Casablanca,

L'humanisation de la législation pénale à travers les peines alternatives

M. Hicham IDRISSI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales Rabat-Agdal, Université Mohammed V, Coordinateur pédagogique du Master droits de l'Homme

Débat

18h-18h30 : Synthèse et recommandations

Deuxième journée

Deuxième séance plénière : La procédure pénale, les enjeux d'une réforme

Modérateur : M. Philippe TEXIER, Commissaire, CIJ

9h-9h15

Les garanties fondamentales du procès équitable : approche du Comité contre la torture

Mme Saadia BELMIR, Membre du CNDH, Vice-présidente du Comité contre la torture des Nations unies

9h15-9h30

L'avant-projet de Code de procédure pénale et l'enjeu de la rationalisation de la détention préventive

Mme Jamila SAYOURI, Membre du CNDH, Avocate au barreau de Rabat, Présidente de l'Association ADALA

9h30-9h45

Les règles exceptionnelles de compétence : une voie vers l'impunité

M. Allal BASRAOUI, Président de la CRDH de Khouribga-Beni Mellal, Avocat au barreau de Khouribga

9h45-10h

L'avant-projet de Code de procédure pénale, évaluation préliminaire de quelques solutions

M. Farid SMOUNI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Hassan II, Mohammedia

10h00-10h15

(intitulé à préciser)

M. Assane Dioma NDIYAE, Président de la Ligue sénégalaise des droits humains (LSDH) et membre permanent du Comité disciplinaire de la Cour pénale internationale, FIDH

10h15-10h30

Pause-Café

10h30-10h45

Lecture critique de l'avant-projet de Code de procédure pénale

M. Mohamed CHMAOU, Avocat au barreau de Rabat, ABM

10h45-11h

La justice des mineurs : des nouvelles approches

M. Noureddine OUAHLI, Procureur du Roi, Tribunal de première instance de Kénitra, Club des magistrats

11h-11h15

Les pouvoirs du parquet dans l'avant-projet de Code de procédure pénale et l'équité des procédures pénales

M. Driss CHATER, Ancien bâtonnier de Fès, ancien Président de l'Union internationale des avocats

11h15-11h30

Observations sur le système procédural pénal à la lumière de la présomption d'innocence

M. Mohammed AHADDAF, Professeur à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Université Moulay Ismail, Meknès,

11h30-11h45

La réforme de la législation pénale à la lumière des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER)

M. Mustapha RAISSOUNI, Avocat, Ancien Bâtonnier, Ancien membre de l'IER

11h45-13h

Débat

13h-14h

Déjeuner

Ateliers simultanés : Le Code de procédure pénale, les enjeux d'une réforme

14h-18h

Atelier N° 1 : Le Code de procédure pénale et les exigences de prévention de la torture (Salle 7, Chambre des représentants)

Modérateur : M. Mohamed AKDIM, Bâtonnier, Président, Association des barreaux du Maroc

Communications de dix minutes

L'avant-projet de code de procédure pénale et les enjeux de prévention de la torture

M. Hamid BENSALAH, Avocat au Barreau de Rabat (ABM)

Le rôle du Code de procédure pénale dans la prévention de la torture et des mauvais traitements en garde à vue

Mme. Hassiba HADJ SAHRAOUI, Directrice-adjointe du programme Moyen-Orient et Afrique du Nord, Amnesty International

L'avant-projet de code de procédure pénale et les enjeux de réduction des risques de détention arbitraire

Mme Aziza DRIF, Avocate au barreau de Rabat (ABM)

Débat

18h-18h30 : Synthèse et recommandations

Atelier N° 2 : Le Code de procédure pénale et les exigences de rationalisation de la détention préventive (Salle à préciser, Chambre des représentants)

Modérateur : Mme Aicha NACIRI, Présidente de l'Association marocaine de la femme magistrate

Communication de dix minutes

La détention préventive et les droits de l'Homme au Maroc

Mme Saadia MAJIDI, Professeure à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Université Cadi Ayyad, Groupe de recherche sur les études pénales et la gouvernance sécuritaire, Marrakech

Débat

18h-18h30 : Synthèse et recommandations

Atelier N° 3 : La protection des groupes vulnérables dans l'avant-projet de Code de procédure pénale (Salle 9, Chambre des représentants)

Modérateur : M .Assane Dioma NDIYAE, Président de la Ligue sénégalaise des droits humains (LSDH) et membre permanent du Comité disciplinaire de la Cour pénale internationale, FIDH

Communications de dix minutes

La protection des victimes à la lumière de l'avant projet du code de procédure pénale

M. Abdelhakim HAKMAOUI, Substitut du procureur du Roi, Tribunal de première instance, Club des magistrats, Rabat

L'expérience des cellules de prise en charge des femmes et des enfants victimes de violence : bilan et perspectives

M. Anass SAADOUN, Substitut du procureur du Roi, Tribunal de première instance, Club des magistrats, Souk Larbaa du Rharb

La protection des victimes de la traite des êtres humains

Mme Loubna OUAZZANI CHAHDI, Professeure à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Rabat-Souissi, Université Mohammed V, Rabat

Débat

18h-18h30 : Synthèse et recommandations

Atelier N° 4 : La question de l'équilibre entre la simplification des procédures judiciaires et le renforcement des garanties de la défense (Salle 8, Chambre des représentants)

Modérateur : M. Ammar HNIFATE, Penal Reform International

Communications de dix minutes

La problématique de la séparation de l'autorité de poursuite et de l'autorité d'instruction, lecture dansl'avant-projet de Code de procédure pénale

M. Larbi BOUBEKRI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed 1er, Rédacteur-en-chef de la Revue marocaine de droit pénal et des sciences criminelles, Oujda

Les garanties du procès équitable dans l'avant-projet de Code de procédure pénale : les voies de correction et les pistes de mise en œuvre

M. Mohammed BOUZLAFA, Professeur à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohammed Benabdellah, Fès

La philosophie du pouvoir discrétionnaire du juge et le principe d'opportunité de poursuite

M. Mohammed MOUSSAOUI, Substitut du procureur général du Roi, Cour d'appel de Tétouan, Club des magistrats

Le rôle de la médecine légale dans la preuve pénale à la lumière de l'avant projet de Code de procédure pénale

Mme Nazik BEKKAL, Substitut du procureur du Roi, Tribunal première instance, Sidi Kacem, Club des magistrats

Débat

18h00-18h30 : Synthèse et recommandations

Atelier N° 5 : Les stratégies de criminalisation et de dépénalisation (2ème partie) (Salle 11, Chambre des représentants)

Modérateur : M. Abdellatif CHANTOUF, Président du Club des magistrats

Communications de dix minutes

Lecture critique de certaines dispositions de l'avant-projet de Code pénal

M. Bilal MOUINI, Professeur à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Université Ibn Zohr (Agadir)

Les droits de l'Homme et le réagencement de l'avant projet de Code pénal

M. Mohamed MOUMEN, Professeur à la Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales, Agdal, Université Mohammed V , Rabat

La responsabilité pénale de la personne morale dans l'avant-projet de Code pénal

M. Omar ELKAFI, Juge d'instruction, Tribunal de première instance, Casablanca (AHM)

Les peines alternatives et la protection de l'environnement

Mme Bouchra NADIR, Professeure à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed V, Rabat-Souissi,

La politique pénale et la lutte contre la corruption à la lumière de l'avant projet de Code pénal

M. Ali RAME, Directeur des affaires juridiques, ICPC

L'avant-projet de Code pénal et la lutte contre la corruption

M. Abdellah GOURJI, Conseiller à la Cour d'appel de Rabat, Conseil national du Club des magistrats,

La protection pénale du consommateur

M. Mounir MEHDI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed V, Rabat-Souissi

Le statut de la victime dans l'avant projet de Code pénal

M. Mohamed HAINI, Substitut du procureur général, Cour d'Appel de Kénitra

Pour la consécration d'un droit d'agir inaliénable au profit de la victime

M. Mohamed MELIANI, Professeur à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Mohammed 1er, Oujda

Débat

18h-18h30 : Synthèse et recommandations

Argumentaire

La Charte de la réforme du système judiciaire, issue du dialogue national sur la réforme du système judiciaire, a établi un diagnostic critique du système de « protection des droits et libertés par la

justice ». Ce diagnostic a mis en exergue les défaillances de ce système dont la faible prise en compte de la dimension genre, l'absence d'un véritable statut des victimes dans la politique pénale, « la faiblesse de la diffusion de la culture des droits de l'Homme», les limites « des mécanismes d'investigation pénale », « l'absence d'un cadre juridique moderne relatif à la médecine légale et aux banques de données génétiques » ainsi que «l'inexistence d'un observatoire national pour l'étude et le suivi du phénomène criminel ».

Dans le même esprit critique, la Charte a clairement identifié les points faibles du système de notre justice pénale : «inflation des textes d'incrimination », recours quasi-systématique à la détention préventive, faiblesse des garanties juridiques en matière de garde à vue, « non mise en œuvre du principe de l'opportunité de la poursuite », recours limité aux « alternatives à l'emprisonnement », faiblesse des « garanties du procès équitable », large marge discrétionnaire laissée au juge pénal vu la large fourchette des peines, faiblesse des mécanismes de suivi de la récidive et de l'exécution des peines[1].

Ce diagnostic, à la fois précis et critique, est largement partagé par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), qui a participé au processus du dialogue national, et publié plusieurs rapports, et mémorandums sur les différents aspects de la politique pénale.

Il convient de rappeler à cet égard les conclusions et les recommandations du CNDH dans ses rapports sur les établissements pénitentiaires[2], les centres de sauvegarde de l'enfance[3], les hôpitaux psychiatriques[4], les étrangers et les droits de l'Homme[5] et sur la question de prévention de la torture[6].

Le Conseil a contribué également par de nombreuses publications au débat public sur la nécessaire réforme de certains aspects clés du système pénal (lutte contre le terrorisme[7], lutte contre la violence à l'égard des femmes[8], peines alternatives[9]) Le Conseil a présenté aussi des propositions substantielles concernant la justice militaire[10], la procédure pénale[11], le statut des magistrats[12] et l'organisation du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire[13].

Par ailleurs, les problèmes structurels du système pénal ont toujours occupé un rang prioritaire dans l'interaction du Conseil avec les différents mécanismes onusiens des droits de l'Homme. A cet effet, le Conseil a adressé des contributions écrites en interaction au Rapporteur spécial des Nations unies sur la torture et autres peines ou traitements cruels, inhumains ou dégradants (2013), au Groupe de travail des Nations unies sur la détention arbitraire (2014) et au Comité contre la torture (2011).

Les perspectives de refonte de la législation pénale (matérielle et procédurale) sont à considérer à la lumière des exigences et des opportunités suivantes :

La Constitution notamment son préambule, ses articles 20, 22, 23 et son titre VII relatif au pouvoir judiciaire ;

L'élargissement de la pratique conventionnelle du Maroc (dépôt des instruments de ratification duProtocole facultatif de la CAT) ;

Le large consensus sur les recommandations de la charte nationale de la réforme du système judiciaire notamment celles figurant sous le troisième objectif principal intitulé « Renforcer la protection judiciaire des droits et libertés »[14] ;

Les récents développements internationaux en faveur de systèmes nationaux de justice pénale efficaces, équitables, humains et responsables dont la Déclaration de Salvador sur Les stratégies globales pour faire face aux défis mondiaux (12ème Congrès des Nations unies pour la prévention du crime et de la justice pénale, 2010[15]) et le projet de la déclaration de Doha sur L'inscription de la prévention du crime et de la justice pénale dans l'agenda des Nations unies pour relever les défis économiques et sociaux, promouvoir l'Etat de droit et la participation du public (13ème Congrès des Nations unies pour la prévention du crime et de la justice pénale, avril 2015).

C'est dans ce contexte que le gouvernement vient de publier les projets de Code de procédure pénale et de Code pénal et que le Conseil national des droits de l'Homme compte organiser, avec ses partenaires, un colloque international sur les enjeux de la réforme du Code pénal et du Code de procédure pénale actuellement en cours.

Grâce à l'apport attendu des experts nationaux et internationaux, ce colloque a deux objectifs :

Identifier les enjeux-clés de la réforme de la législation pénale à travers les deux avant-projets du Code pénale et du Code de procédure pénale ;

Définir les principaux amendements à proposer aux avant-projets de loi dans la perspective d'une politique pénale basée sur les droits de l'Homme.

Le CNDH propose d'articuler les travaux de ce colloque autour des thématiques suivantes :

Les enjeux liés de l'harmonisation des avant-projets de loi avec le droit international des droits de l'Homme

Les participant-e-s peuvent analyser les avant-projets de loi à la lumière du droit international des droits de l'Homme et du droit international humanitaire, et notamment à la lumière des recommandations adressées au Maroc par les organes onusiens sur plusieurs aspects de la législation pénale (ex : torture, crimes de guerre et crimes contre l'humanité, discrimination, disparition forcée, droits des enfants, régime juridique des enfants en conflit avec la loi,…)

Les participant-e-s peuvent également aborder les enjeux liés à l'harmonisation des avant-projets de loi à la lumière du référentiel international et régional en matière de politique pénale (ONU-Office des Nations unies contre la drogue et le crime, Conseil de l'Europe,…)

La réforme de la législation pénale et les exigences constitutionnelles

Il est proposé aux participant-e-s d'analyser les deux avant-projets de loi à la lumière de la Constitution, des recommandations de l'IER, des recommandations du PANDDH, et de la législation comparée des pays démocratiques avancés.

Le code pénal, la procédure pénale et la dimension genre

Les participant-e-s peuvent analyser en particulier le cadre juridique répressif relatif à la lutte contre la violence à l'égard des femmes ainsi que la problématique de la qualification de certaines infractions, qui peut être discriminatoire de part son but ou de part son effet.

Les stratégies de criminalisation et de dépénalisation

A titre indicatif, les participant-e-s peuvent étudier les aspects suivants :

Les stratégies de criminalisation et de dépénalisation à la lumière du droit international des droits de l'Homme (les problèmes liés à la définition de certaines infractions, à la définition des éléments constitutifs de certaines infractions, la délictualisation, la dépénalisation, l'exercice des libertés individuelles,….) ;

Les stratégies adoptées en matière de définition des peines et d'exécution des peines (composition pénale, dispense de peine, le pouvoir discrétionnaire, les modalités d'exécution des peines, …) ;

Le régime de responsabilité pénale à la lumière du droit international des droits de l'Homme ;

L'évaluation des solutions proposées dans l'avant-projet du Code pénal en matière des peines alternatives ;

L'abolition de la peine de mort ;

Le Statut des victimes dans l'avant-projet du Code pénal ;

Le réagencement de certaines dispositions du Code pénal (ex : le déplacement de certaines infractions figurant dans le chapitre intitulé «Crimes et délits contre l'ordre des familles » vers le chapitre sur les « Crimes et délits contre les personnes »).

Le Code de procédure pénale et les exigences de la prévention de la torture et de la réduction des risques de détention arbitraire

Il est proposé dans cet axe d'évaluer en particulier les solutions proposées par le législateur en matière de garde à vue et du déroulement des interrogatoires. Les dispositions relatives à la lutte contre le terrorisme peuvent être également abordées. Les participant-e-s sont également invité-e-s à analyser l'ensemble des solutions proposées dans l'avant-projet du Code en matière de protection, de prévention et de lutte contre la torture.

Le Code de procédure pénale et les exigences de rationalisation de la détention préventive

Les participant-e-s peuvent analyser les solutions proposées dans l'avant-projet en matière d'alternatives à la détention préventive, les questions de recours et de réparation en cas de détention préventive injustifiée constituent des points auxquels le CNDH accorde une grande importance.

La protection des groupes vulnérables dans l'avant projet du Code de procédure pénale

Les participant-e-s peuvent évaluer les solutions proposées dans l'avant-projet en matière de protection de certains groupes vulnérables (enfants, personnes en situation de handicap, victimes de la traite des personnes, femmes victimes de violence, personnes en situation de maladie mentale, ...)

La question de l'équilibre entre la simplification des procédures judiciaires et le renforcement des garanties de la défense

Plusieurs points peuvent être abordés dans le cadre de cet axe, comme par exemple la question de la l'équilibre entre les fonctions de poursuite et de jugement, le rôle de l'institution du juge d'instruction et l'évaluation de la procédure alternative aux poursuites.

[1] La Haute instance du dialogue national sur la réforme du système judiciaire : la Charte de la réforme du système judiciaire ; juillet 2013, (p. 37)

[2] La crise des prisons, une responsabilité partagée : 100 recommandations pour la protection des droits des détenu-e-s, décembre 2012.

[3] Enfants dans les centres de sauvegarde : une enfance en danger, pour une politique de protection intégrée de l'enfant, mai 2013.

[4] Santé mentale et droits de l'Homme : l'impérieuse nécessité d'une nouvelle politique, 2013

[5] Etrangers et droits de l'Homme au Maroc : pour une politique d'asile et d'immigration radicalement nouvelle, septembre 2013.

[6] Réflexion sur la mise en place au Maroc d'un Mécanisme national de prévention de la torture, septembre 2014.

[7] Avis sur le projet de loi 86.14 modifiant et complétant les dispositions du code pénal et de la procédure pénale relatives à la lutte contre le terrorisme, décembre 2014.

[8] La lutte contre les violences à l'encontre des femmes, mars 2014.

[9] Les peines alternatives, 2014.

[10] Mémorandum sur le Code de justice militaire, mars 2013.

[11] Propositions du CNDH relatives à l'avant projet de loi du code de procédure pénale, octobre 2014.

[12] Mémorandum principal sur la loi organique fixant le statut des magistrats, 2013 et mémorandum additionnel, mai 2014.

[13] Mémorandum principal sur la loi organique relative au Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, janvier 2013, et mémorandum additionnel, mai 2014.

[14] Les six sous objectifs concernés sont : Adopter une nouvelle politique pénale - Faire évoluer la politique d'incrimination - Adopter une politique efficace de sanction - Renforcer les garanties du procès équitable - Garantir l'efficacité des mécanismes de la Justice pénale - Moderniser les mécanismes de la Justice pénale. Charte de la réforme du système judiciaire ; juillet 2013, (pp. 63-70)

[15] A/RES/65/230, 21 décembre 2010.

http://www.marocdroit.com/%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%B7%D8%B1%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_a6350.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يناقش مسودة القانون الجنائي

ذكرت مصادر صحافية أنه من المقرر أن ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوداية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئة المحامين بالمغرب، تحالف ربيع الكرامة، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ندوة دولية بشأن "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح"، يومي الاثنين 15 والثلاثاء 16 حزيران/يونيو 2015 في مقر مجلس النواب في الرباط.

وتأتي هذه الندوة، التي تحظى كذلك بدعم موقع العلوم القانونية ""MarocDroit، في إطار شراكة متميزة لمنظمات حقوقية وازنة والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء.

وستشهد أشغال هذه الندوة الدولية، التي سيفتتح أشغالها مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أكثر من 50 مداخلة من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين من كليات في طنجة، سلا، أكادير، وجدة، مكناس، الرباط، فاس، المحمدية ومراكش. كما سيغني أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون والباحثين من تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا والسينغال.

http://www.almaghribtoday.net/home/also-in-the-news/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%A7%D9%82%D8%B4-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدخل على خط مناقشة مسودة القانون الجنائي

سناء كريم

من المقرر أن **ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الوداية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئة المحامين بالمغرب، تحالف ربيع الكرامة، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ندوة دولية حول "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح"، يومي الاثنين 15 والثلاثاء 16 يونيو 2015 بمقر مجلس النواب بالرباط.

وتأتي هذه الندوة، التي تحظى كذلك بدعم موقع العلوم القانونية « MarocDroit »، في إطار شراكة متميزة لمنظمات حقوقية وازنة والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء.

وستشهد أشغال هذه الندوة الدولية، التي سيفتتح أشغالها مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أكثر من 50 مداخلة من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين من كليات بطنجة، سلا، أكادير، وجدة، مكناس، الرباط، فاس، المحمدية ومراكش. كما سيغني أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون والباحثين من تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا والسينغال.

وتأتي الندوة انطلاقا من القناعة المشتركة لهذه المؤسسات والجمعيات المنظمة بالأهمية الاستراتيجية للإصلاح الجاري حول القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وفق المنظمين، المقتضيات المتقدمة التي أتى بها دستور 2011، وتوسيع ممارسة المغرب الاتفاقية والتوافق الواسع حول توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والتطورات الدولية الأخيرة المرتبطة بالأنظمة الجنائية الوطنية.

وتتوخى الندوة تحقيق هدفين رئيسين يتمثلان في تحديد الرهانات الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛ ومن جهة أخرى تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن إدخالها على مسودتي مشروعي القانونين، في أفق وضع سياسة جنائية قائمة على حقوق الإنسان.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AE-2/

مجلس حقوق الإنسان يقدم 45 توصية من أجل الانتخابات

أصدر **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** مذكرة عامة عنونها بـ "45 توصية من أجل انتخابات أكثر إدماجا وقربا من المواطنات والمواطنين".

وتقترح هذه المذكرة مجموعة من التعديلات والتدابير بغية المساهمة في تفعيل الأهداف ذات الطبيعة الدستورية من حيث المناصفة بين النساء والرجال، تعميم مشاركة الشباب في التنمية السياسية بالبلد وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة. كما تقدم المجلس أيضا بتوصيات تهم مشاركة الأجانب المقيمين بالمغرب في الانتخابات المحلية باستعمال الإمكانية المتاحة في الفصل 30 من الدستور.

وقد شملت توصيات المجلس توسيع الهيئة الناخبة وإعادة التوازن في التقطيع الانتخابي والتقليص من التفاوتات في التمثيلية وتقوية آليات ولوج النساء إلى الوظائف الانتخابية والتمثيلية السياسية للشباب.

وعلاوة على ذلك، قدم المجلس توصيات تتعلق بمراجعة الإطار القانوني للملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات والولوج المتكافئ إلى وسائط الاتصال السمعي البصري العمومية وشفافية الحملات الانتخابية وتعدديتها. أما التوصيات الأخرى فتتعلق بتقوية آليات الديمقراطية التشاركية واعتبار مقاربة النوع الاجتماعي والمقاربة المبنية على حقوق الإنسان والمفهوم الدمجي في مسلسل إعداد السياسات الترابية العمومية. وتهدف هذه التوصيات إلى المساهمة في إعمال مبادئ التنظيم الترابي والجهوي المنصوص عليها في الفصل 136 من الدستور.

وتشمل مذكرة المجلس أيضا توصيات بشأن الانتخابات المهنية ويتعلق الأمر خاصة بتقوية تمثيلية النساء في مختلف الهيئات الناخبة الوطنية الخاصة بالأجراء.

http://www.anfaspress.com/index.php/politic/item/22076-45

جمعية عائلات مرضى بويا عمر تعقد جمعها العام وسط تخوفات الأمهات

انتقلت عائلات مرضى بويا عمر من محطة الاحتجاج على ''تسرع'' وزير الصحة في تنفيذ قرار نقل المرضى من زاوية الولي وبيوت المحتضنين إلى المستشفيات، إلى محاولة فرض إشراكها في العملية والضغط على وزير الصحة لتوقيع تعهد يلتزم من خلاله بعدم إخراج المرضى من المؤسسات الاستشفائية.

وانتخبت عشرات الأسر التي عجلت بعقد جمع عام للجمعية، اليوم الأحد، بدار الشباب بنسودة بالدار البيضاء، قدمت خلاله التقريرين المالي والأدبي، أعضاء مكتب وطني جديد، وهي خطوة دفعهم إليها القرار الفجائي للوزير. واقترحت العائلات خلال الجمع العام، أن يتم تغيير اسم ''مبادرة الكرامة'' إلى ''مبادرة الكفالة'' ويتكفل الوزير بهؤلاء المرضى الذين ترفض عائلاتهم تسلمهم بسبب المعاناة الطويلة التي عاشتها معهم.

وتحدثت أمهات خلال الجمع العام، عن محاولة أبنائهم قتلهن عدة مرات، إحداهن كشفت أن ابنها حاول خنقها عدة مرات ليلا، حيث كان ينتظر إلى تنام ليغافلها ويحاول قتلها، كما عنف آخر والده، وحاول طعنه بسكين وهو في فراش النوم، غير أن الأب كان ذا بنية قوية بسبب ممارسته رياضة ''البوكس''، لينتزع السكين من يد ابنه.

ورفع شقيق أحد المرضى والذي قدم من بوعرفة لحضور اشغال الجمع العام، **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ليفضح وضعية المستشفيات التي أحال عليها الوزير المرضى، ويشير إلى أن مبادرة الكرامة لن تحقق النجاح، إذ لا يكفي نقل المرضى، إنما توفير البنية المناسبة لاستقبالهم والاحتفاظ بهم لأنهم يشكلون خطرا على عائلاتهم.

شارك هذا الموضوع:

مشاركة

الأحد 14 يونيو, 2015 14:14

http://ihata.ma/?p=2876

الجزائر وعقدة المغرب

الجزائر لها خيراتها كان بودها أن تستثمرها في ما يعود على البلد بالخير والبركة. لكن للأسف غيرت بوصلة الاهتمام من التنمية الداخلية إلى مضايقة المغرب حيثما ما حل وارتحل رغم أن الله حباها بالغاز والبترول وغيرها من الموارد.

وحاول المغرب أن يبين للنظام الجزائري أن الأمر بيننا لايعني من يملك الريادة، لأن العالم اليوم أصبح قرية واحدة وكل الأمم توحدت من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة وضمان التدافع السلمي مع تحديات العالم. وإنما مؤاخذة المغرب تتجلى في تدخل النظام الجزائري في قضايا المغرب. من خلال تكوينه لجبهة تدعى البوليساريو وتوظيفها في المحافل الدولية من أجل التشويش على وحدتنا الترابية والوطنية.

وللأسف فهي تصرف أموالا طائلة في هذا المجال. ومما زاد الطين بلة أن النظام الجزائري يريد أن ينقل هذا الاختيار غير الصائب تجاه دولة جارة تربطهما روح العقيدة والحضارة والتاريخ واللغات إلى الشعب الجزائري الشقيق الذي نكن له كل تقدير واحترام. وهذا لعمري شيء شنيع.

والسؤال المطروح من تمثل جبهة البوليساريو حتى تتحدث باسم المناطق الجنوبية؟ أين يصنف هؤلاء المغاربة المقيمون بأرضهم وبوطنهم المغرب ولم يرضوا أن يكونوا ضحايا مخططات خارجية تستهدف الوحدة؟ وهم الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الحرية والاستقلال..

وكلما عرف العالم تطورات وتغييرات كلما اعتقدنا أن النظام الجزائري سيغير وجهة نظره ويتحرر من التدخل في شؤون الغير وهذا سيكون له الأثر الإيجابي مغاربيا وعربيا وإسلاميا وعالميا..لكن للأسف مازالت دار لقمان على حالها.

لدي زميل أمه جزائرية ومن أجل زيارتها يأخذ الطائرة من وجدة إلى الدار البيضاء ثم من البيضاء إلى الجزائر العاصمة ثم يتحرك بما قدر الله له ليصل إلى تلمسان من أجل البر بوالدته وصلة الرحم معها. وبين وجدة وتلمسان كيلومترات معدودات . إن الاستمرار في إغلاق الحدود من قبل النظام الجزائري يساهم في قطع الرحم ومن قطعها قطعه الله ومن وصلها وصله الله فهلا اتعظ النظام الجزائري بهذه الرسائل الإسلامية الواضحة؟

عندما أراد المغرب أن يوقع اتفاق الصيد البحري في بلجيكا مع الاتحاد الأوروبي تحرك النظام الجزائري والجبهة الخاضعة لأوامره ضد بلدها الأصلي من أجل إيقافه لكن الاتحاد الأوربي الذي أعطى للمغرب الوضع المتقدم أصر على التوقيع رغم المناورات التي يدعمها النظام الجزائري بخيرات الشعب الجزائري للأسف. وأعادوا الكرة سنة 2015 فيما يتعلق بالاتفاقية الفلاحية بين المغرب والاتحاد الأوربي لكن تبوأ النظام الجزائري بالفشل. لأن ما يقوم به هو عين العبث وأعمال العقلاء منزهة عن العبث.

ومما يدعو إلى الضحك هو أن اعتراض البوليساريو بالوكالة هو أنها تدافع على الموارد الطبيعية. وهذه زلة كبرى لأن الذي يطمع في المساعدات الإنسانية لإخواننا وأخواتنا المحتجزين في مخيمات الخزي والعار كيف يحافظ على الموارد الطبيعية؟

واعتبروا الدفاع على الموارد الطبيعية مسؤولية أخلاقية..ولكن أية أخلاق يتحدث عنها هؤلاء؟

إنه الضحك على الأذقان من قبل فئة باعت شرفها لنظام للأسف لم يتأثر بما يقع في العالم. وخاصة عندما طعنوا في موقف الاتحاد الأوربي واعتبروا موقف المجتمع الدولي خذلانا. ولو مارس هذا النظام الحكمة لفهم الرسالة منذ 1975 عندما أقرت محكمة العدل الدولية بعلاقات البيعة التي جمعت بين ساكنة الصحراء وملوك المغرب.

إذن هل كل هؤلاء على ضلال؟ وبذلك من يمارس الخذلان واللف والدوران؟

ولقد توسم المغرب خيرا بالنظام النيجيري الجديد في شخص الرئيس محمدو بخاري. لكن للأسف دون الأخذ بعين الاعتبار ما قدمه المغرب للشعب النيجيري الصديق و دون استشارتة مع الشعب النيجيري الأبي يتخذ قرار بالسماح بتنظيم مؤتمر دولي متعلق بالصحراء المغربية. وكأن التحديات التي تعيشها الشقيقة نيجيريا هو التدخل في شؤون الغير. وتمت تغطية هذا الموقف الرسمي بصيحات مدنية مأجورة للأسف. نحو بعض العاملين في التعليم العالي النيجيري الذين طالبوا بقطع العلاقة مع المغرب. والسؤال كيف يحق لأهل العلم أن يطالبوا بالتفرقة في عصر يحتاج فيه الجميع إلى التعاون والتضامن ربما كان النظام الجزائري أكثر سخاء على الأجانب من الشعب الجزائري الشقيق. ولكن يبدو أن النظام الجزائري وجبهته بالوكالة في وضع حرج اليوم من خلال ما يلي:

– الحضور القوي والفعال والمنتج لجلالة الملك بإفريقيا انطلاقا من التعاون جنوب جنوب ورابح رابح. وتعميق الروابط الدينية والحضارية وتنمية الرأسمال غير المادي الذي يؤسس لعلاقات قوية مبنية على الشفافية والوضوح.

– تفكير البرلمان الأوربي في مراجعة المساعدات الإنسانية المقدمة لساكنة تندوف.

– إثبات متاجرة البوليساريو والنظام الداعم له والتلاعب بالمساعدات الموجهة لساكنة المخيم.

– تفاعل المنتظم الدولي مع مشروع الحكم الذاتي الذي اعتبر حلا سياسيا واقعيا وجديا ومتصفا بمصداقية وقابلا للتوافق. يمكن الرجوع إلى القرار رقم 2218 أبريل سنة 2007.

– تثمين منظومة حقوق الإنسان من خلال اللجنتين الموجودتين بالداخلة والعيون بناء على التقارير المقدمة **من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.

– فتح مجال الاستثمارات بالأقاليم الجنوبية وتفعيل اتفاقيات التبادل الحر التي تجمع المغرب مع مجموعة من الدول.

– نقل السفراء المعتمدين بالمغرب تقارير إيجابية على المغرب خاصة أقاليمنا الجنوبية من خلال الزيارات المتعددة لها والوقوف عن كثب على الحقائق التي تزيف للأسف من قبل الطرف الآخر.

– تواطؤ البوليساريو مع مجموعات إرهابية انطلاقا من مبدأ الغاية تبرر الوسيلة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التيه الذي أصبح ينتاب النظام الجزائري وأتباعه بالوكالة تجاه قضيتنا الوطنية خاصة المقاربة التنموية التي نهجها المغرب وتعزيز الدبلوماسية الروحية والاقتصادية والموازية بصفة عامة.

وأخيرا نؤكد على الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الجزائر مغاربيا وعربيا وإسلاميا ودوليا إذا تحرر نظامها من التدخل في شؤون الغير وسيذكر لها هذا في تاريخها الحافل بالنضال من أجل طرد المستعمر. إذن هل يعي النظام الجزائري السياقات الإقليمية والدولية ويعلن على مقاربة جديدة لحقوق الجوار؟ نتمنى ذلك.

http://fuutamedia.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%B9%D9%82%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8

Formation

15661/6

Les journalistes à l'école des droits de l'Homme

À l'initiative de l'ambassade du Canada au Maroc et en Mauritanie, de l'ONG canadienne «Journalist for Human Rights» et en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), quelque seize journalistes marocains de différents supports médiatiques ont pris part à une session de formation sur les techniques de reportage dans les dossiers liés aux droits de l'Homme.

Le rôle des médias dans le domaine des droits de l'Homme n'est plus à démontrer, surtout en ce qui concerne la diffusion de la culture des droits de l'Homme au sein de la société. Les journalistes sont, en effet, des relais d'opinion majeurs auprès du public. Et c'est grâce à leur travail que les droits de l'Homme peuvent s'enraciner au sein de la société. Pour mener cette mission, il faudrait se doter d'un véritable arsenal de techniques et de connaissances en la matière. Car le traitement journalistique des questions relatives aux droits de l'Homme n'est pas une mince affaire et ne doit pas se faire à la légère, compte tenu des enjeux en cause.

C'est dans ce cadre-là que l'ambassade du Canada au Maroc et en Mauritanie et l'ONG canadienne «JHR» ont organisé, en partenariat avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), une session de formation sur les droits humains au profit de journalistes marocains issus de différents supports. L'objectif poursuivi était d'outiller les journalistes avec des techniques pour les aider à mieux s'acquitter de leur mission, comme l'a souligné l'ambassadeur du Canada au Maroc, Sandra McCardell, lors de l'ouverture de la session jeudi dernier au siège de l'ambassade à Rabat. Dans son allocution, la diplomate canadienne a mis en exergue le rôle majeur des médias dans la promotion des droits de l'Homme, en tant que leaders d'opinion, pour diffuser la culture des droits de l'Homme au sein de la société et accompagner les efforts du Maroc dans ce domaine. D'après elle, l'intégration des questions liées aux droits de l'Homme dans l'approche journalistique est essentielle, dans la mesure où elle permettra de braquer les projecteurs sur bon nombre de défis et possibilités qui existent dans les différents pays du monde. Aussi, cela contribuera à initier le dialogue et l'échange des idées et des connaissances entre les communautés.

Ph. MAP

L'objectif poursuivi est d'aider les journalistes à mieux s'acquitter de leur mission.

Même son de cloche auprès de Saâd Loudiyi, chef du cabinet au ministère de la Communication. Ce dernier a rappelé la place centrale qu'occupe la question des droits de l'Homme au sein des chantiers de réforme lancés par le Maroc. Pour accompagner cette dynamique, la formation continue des journalistes en la matière se veut être essentielle, comme l'a précisé Saâd Loudiyi. ■

Soumaya Bencherki

Les réformes pénales au centre d'un colloque rbati

Le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** organise, les 15 et 16 juin à la chambre des représentants à Rabat, un colloque international sur le thème »le Code pénal et le Code de procédure pénale : les enjeux d'une réforme ».

Ce colloque a pour objectifs de définir les enjeux fondamentaux de la réforme de la législation pénale, à travers les drafts du Code pénal et du Code de la procédure pénale et de déterminer les principaux amendements qui peuvent y être introduits dans la perspective de l'élaboration d'une politique pénale fondée sur les droits de l'Homme, a indiqué le CNDH dans un communiqué.

Cette rencontre est organisée en partenariat avec l'Amicale Hassania des magistrats, le Club des magistrats du Maroc, l'Association marocaine des femmes juges, l'Association des barreaux du Maroc, la coalition « printemps de la dignité », le réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme, la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme, la Commission internationale des juristes et l'Organisation internationale pour la réforme pénale, a précisé le communiqué.

Le colloque sera ponctué de plus de 50 interventions de magistrats, d'avocats et d'universitaires exerçant aux facultés de Tanger, Salé, d'Agadir, Oujda, de Meknès, Rabat, Fès, Mohammedia, Marrakech, et connaîtra la participation de plusieurs juristes venant de Tunisie, de Jordanie, de France, de Suisse et du Sénégal.

Ledit colloque illustre l'importance stratégique que revêt le lancement de la réforme du Code pénal et du Code de la procédure pénale pour les associations et institutions organisatrices, selon le CNDH.

Cette réforme doit prendre en compte les dispositions de la Constitution de 2011, le consensus sur les recommandations de la charte nationale pour la réforme du système judiciaire et les dernières évolutions internationales en matière des systèmes pénaux nationaux, a ajouté le communiqué.

Le CNDH, qui a contribué au débat public sur la réforme judiciaire et du Code pénal, à travers plusieurs publications (la lutte contre le terrorisme, la lutte contre les violences faites aux femmes et les peines alternatives), a aussi présenté des propositions relatives à la justice militaire, à la procédure pénale, au statut des magistrats et à l'organisation du Conseil supérieur de la magistrature.

http://fr.afrikinfos.com/2015/06/13/les-rformes-pnales-au-centre-dun-colloque-rbati/

Elections communales et régionales: Le CNDH prépare ses observateurs

Mohamed BadranePublié dans Aujourd'hui le Maroc le 12 - 06 - 2015

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) se prépare aussi pour les élections. Créée par le Conseil, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections vient de tenir à Rabat sa première réunion, lundi 8 juin 2015, au siège du CNDH à Rabat.

Il a été question au cours de cette première rencontre d'examiner la question de l'actualisation des principaux documents adoptés par la commission d'accréditation, notamment le règlement intérieur, le formulaire de demande d'accréditation pour l'observation des élections, la charte des principes et règles fondamentales de l'observation des élections, l'annonce de dépôt de candidatures, les cartes et les badges. En outre, les membres de la commission ont arrêté la procédure et la date de lancement de l'opération de réception des demandes d'accréditation.

Toutes les prochaines élections sont concernées par l'opération d'observation. Il s'agit bien évidemment de l'élection des conseils des régions et des communes (4 septembre), l'élection des Conseils préfectoraux et provinciaux, (17 septembre) et enfin l'élection de la Chambre des conseillers (2 octobre).

Présidée par le président du Conseil national des droits de l'Homme ou son délégué, la commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections est composée, en outre, de 4 membres représentant les autorités gouvernementales chargées de la justice et des libertés, de l'intérieur, des affaires étrangères et de la coopération, et de la communication, un représentant de la délégation interministérielle aux droits de l'Homme, un représentant de l'Instance nationale de la probité, de la prévention et de la lutte contre la corruption, cinq représentants des associations de la société civile représentée au sein du Conseil national des droits de l'Homme, proposés au président de la commission par lesdites associations.

Pour exercer les missions de l'observation indépendante et neutre des élections, les organismes autorisés par la loi marocaine sont les institutions nationales habilitées, les associations actives de la société civile reconnues dans les domaines des droits de l'Homme et de la diffusion des valeurs de la citoyenneté et de la démocratie ainsi que les ONG étrangères intéressées par le domaine de l'observation des élections, légalement constituées conformément à leurs législations nationales, reconnues pour leur indépendance et leur objectivité.

A noter enfin que la loi n° 30-11 fixant les conditions et les modalités de l'observation indépendante et neutre des élections stipule qu'il est «créé auprès du Conseil national des droits de l'Homme une commission spéciale d'accréditation des observateurs des élections chargée de recevoir, d'examiner et de statuer sur les demandes d'accréditation. Elle délivre des cartes spéciales aux observateurs et met à la disposition des personnes accréditées une charte fixant les principes et les règles fondamentales qu'ils doivent observer dans l'exercice de leurs missions».

http://www.maghress.com/fr/aujourdhui/118970

Des propositions pour relancer la réforme pénitentiaire

Une première, le délégué général se prononce Traitement prioritaire pour mineurs, malades mentaux... Des inspections plus respectueuses de la dignité humaine

Faiçal FAQUIHIPublié dans L'Economiste le 12 - 06 - 2015

La refonte du régime juridique régissant les pénitenciers est pressante.

Les pénitenciers accueillent en moyenne annuelle 70.000 détenus

La Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion, le **Conseil national des droits de l'homme (CNDH),** l'Observatoire national des prisons (ONG), le ministère de la Justice et des Libertés conviennent de réformer la loi 23-98 et son décret d'application. Environ 14 ans après son application, quelles seront la nature et l'ampleur des amendements (voir encadré: «Constat»)? Cette question s'inscrit dans une conjoncture législative très particulière: adoption de la Constitution de juillet 2011, ratification du protocole facultatif de la convention internationale de lutte contre la torture et les autres traitements inhumains, réforme pénale en cours.

.

Les propositions de la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion livrent un premier éclairage. C'est un événement en soi. Son représentant, Mohamed Saleh Tamek, revient sur l'adoption de nouveaux droits fondamentaux. Et relève également le vide juridique révélé par la gestion quotidienne des centres de détention. Ses propositions s'inscrivent dans «la nouvelle stratégie mise en place par l'administration pénitentiaire en matière de sécurité et d'insertion des détenus».

La réforme doit ainsi tenir compte de l'approche genre (cas des femmes emprisonnées) et des couches socialement vulnérables: mineurs, handicapés, malades mentaux.

Pour les personnes à besoins spécifiques, les sourds-muets notamment), il est important de garantir leur accès à la formation, à l'enseignement et à une assistance sociale…

Quant aux personnes mentalement instables, leur prise en charge médicale pose un vrai problème. Pas d'établissements spécialisés à l'intérieur des prisons. L'administration assure «faire ce qu'elle peut avec les moyens qu'elle a». De ce point de vue-là, la refonte de la loi 23-98 interpelle directement les ministères de la Santé, de l'Enseignement, de la Solidarité sociale, de la Formation.

.

La condamnation pénale des malades mentaux et des enfants est une hérésie.

Le délégué général à l'administration pénitentiaire se déclare «contre» une telle pratique judiciaire. Comment expliquer que des personnes légalement irresponsables soient emprisonnées? Grande et embarrassante question.

Au pénitencier d'Oukacha à Casablanca, «un détenu psychologiquement défaillant assassine l'un de ses camarades. Il continue à rire après avoir commis son forfait», rapporte Mohamed Saleh Tamek.

La réforme doit clairement «interdire l'utilisation d'objets pouvant porter atteinte à la sécurité des personnes et de l'établissement pénitencier. Le renforcement de la sécurité corporelle des détenus s'impose autant que leur droit à un espace de communication plus élargi avec leur famille. Surtout pour les

mineurs…», propose la Délégation générale à l'administration pénitentiaire.

Son porte-parole insiste aussi sur l'obligation pour un détenu mineur et analphabète de suivre des cours et une activité éducative (sport, art…). Ses propositions vont encore plus loin: «L'administration doit motiver ses décisions lorsqu'elle se prononce sur une requête déposée par un prisonnier et doit les lui notifier par écrit». Exemple: demande de mutation vers un autre lieu de détention ou de s'inscrire à l'université.

L'individualisation des peines privatives de liberté est de mise. L'administration pénitentiaire la circonscrit à certaines procédures comme la liberté conditionnelle. La réforme doit simultanément «définir les critères de bonnes conduites» pour pouvoir y prétendre.

Droit de recours

Il est également question d'augmenter le nombre de visites. Quitte à adopter «une discrimination positive au profit des personnes en détention préventive, des femmes emprisonnées et des mineurs».

L'administration pénitentiaire appelle aussi à adopter des méthodes d'inspection plus efficaces et plus respectueuses de la dignité humaine. Adoptées en décembre 2010 par l'assemblée générale de l'ONU, les règles de Bangkok encadrent par exemple l'inspection corporelle des femmes détenues (articles 19 & 20). D'où l'importance «de former le personnel à ces normes et de substituer le contrôle magnétique au déshabillage», recommande l'Organisation internationale de la réforme pénale.

Le Conseil national des droits de l'homme adopte la même ligne. Son secrétaire général, Mohammed Sebbar, évoque «l'interdiction de la détention individuelle de longue durée». Et qui est une mesure disciplinaire pratiquée contre des détenus à risque ou en infraction avec le règlement intérieur.

Il s'avère nécessaire de «renforcer les garanties en matière de procédure disciplinaire via un classement objectif des contraventions». L'élargissement des peines disciplinaires alternatives s'impose. Au même titre que «l'instauration d'un droit de recours contre les mesures disciplinaires», estime le CNDH. «Il sera exercé auprès du juge d'exécution des peines. Le délai de réponse doit être réduit ainsi que la durée d'internement en cellule disciplinaire», ajoute Mohamed Saleh Tamek, également ancien wali de la région Oued Eddahab-Lagouira.

Un nouveau classement pour les détenus est de rigueur. Il doit être fondé sur «des critères de motivation et de contrôle pour préserver la sécurité des personnes et des établissements». Sans pour autant négliger les «spécificités sociales et pénales de détention et l'ouverture vers l'extérieur». La société civile et le Conseil national des droits de l'homme sont aux avant-postes. L'amendement de l'article 83 de la loi régissant les pénitenciers devrait «permettre aux antennes régionales de la délégation d'accorder des autorisations d'accès aux centres de détention», déclare le représentant du CNDH.

Constat

Mohamed Saleh Tamek, délégué général à l'administration pénitenciaire et à la réinsertion

Faudrait-il engager une refonte totale ou partielle de la loi sur les prisons? Et doit-on la mener conjointement avec la réforme de la législation pénale? Les avis sont relativement partagés. L'Observatoire national des prisons et le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) se prononcent pour une réforme complète menée simultanément avec celle de la législation pénale.

Mustapha El Farakhi, responsable des programmes de réinsertion auprès de l'administration pénitentiaire,

propose en revanche «d'agencer les recommandations selon les priorités et qui ne nécessitent pas beaucoup de temps pour leur adoption. Le rapporteur spécial de l'ONU devra donner suite à sa visite. Il va falloir lui communiquer nos réalisations». Quant au ministère de la Justice et des Libertés, il se garde pour l'heure de trancher. L'Exécutif sera tôt ou tard amené à se décider, comme lorsqu'il a jugé bon, sous proposition du Secrétariat général du gouvernement, de patienter en vue de déposer concomitamment au Parlement le code pénal et le code de procédure pénale. Tel est le constat général qui se dégage du colloque national, tenu le 5 juin à Casablanca, dédié au «Bilan et aux perspectives de réforme de la loi relative à l'organisation et à la gestion des pénitenciers».

76.000 détenus

«La détention préventive est la cause mère de la surpopulation carcérale», selon le CNDH. A fin avril 2015, l'on compte 76.000 détenus dont 41% n'ont pas fait l'objet d'un jugement définitif. «C'est-à-dire que les mis en cause n'ont pas épuisé toutes les voies de recours (toujours en procès)», nuance le ministère de la Justice et des Libertés. Son représentant, Morad Alami, appelle à relativiser les chiffres: «Seules 11.000 personnes en détention préventive n'ont fait l'objet d'aucun jugement (encore sous enquête du parquet ou du juge d'instruction…)». La réforme du code pénal veut pourtant pallier le recours excessif à cette mesure pénale: motivation de la décision judiciaire et qui est juridiquement attaquable.

http://www.maghress.com/fr/leconomiste/1972735

ندوة دولية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتسع منظمات وطنية ودولية حول إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية بالرباط، يومي 15 و16 يونيو 2015

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الوداية الحسنية للقضاة، نادي القضاة، الجمعية المغربية للمرأة القاضية، جمعية هيئة المحامين بالمغرب، تحالف ربيع الكرامة، الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، اللجنة الدولية للحقوقيين والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ندوة دولية حول "القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية: رهانات إصلاح"، وذلك يومي الاثنين 15 والثلاثاء 16 يونيو 2015 بمقر مجلس النواب بالرباط.

وتأتي هذه الندوة، التي تحظى كذلك بدعم موقع العلوم القانونية « MarocDroit »، في إطار شراكة متميزة لمنظمات حقوقية وازنة والجمعيات المغربية الرئيسية لمهنيي القضاء.

وستشهد أشغال هذه الندوة الدولية، التي سيفتتح أشغالها السيد مصطفى الرميد، وزير العدل والحريات، أكثر من 50 مداخلة من قضاة ومحامين وأساتذة جامعيين من كليات بطنجة، سلا، أكادير، وجدة، مكناس، الرباط، فاس، المحمدية ومراكش. كما سيغني أشغالها مجموعة من المتخصصين في القانون والباحثين من تونس، الأردن، فرنسا، سويسرا والسينغال.

وتأتي هذه الندوة انطلاقا من القناعة المشتركة لهذه المؤسسات والجمعيات المنظمة بالأهمية الاستراتيجية للإصلاح الجاري حول القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار، وفق المنظمين، المقتضيات المتقدمة التي أتى بها دستور 2011، وتوسيع ممارسة المغرب الاتفاقية والتوافق الواسع حول توصيات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة والتطورات الدولية الأخيرة المرتبطة بالأنظمة الجنائية الوطنية.

وتتوخى الندوة تحقيق هدفين رئيسين يتمثلان في تحديد الرهانات الأساسية لإصلاح التشريع الجنائي من خلال مسودتي مشروعي القانون الجنائي والمسطرة الجنائية؛ ومن جهة أخرى تحديد التعديلات الرئيسية التي يمكن إدخالها على مسودتي مشروعي القانونين، في أفق وضع سياسة جنائية قائمة على حقوق الإنسان.

وسيتم افتتاح أشغال هذه الندوة يوم الاثنين 15 يونيو 2015 بمقر مجلس النواب ابتداء من الساعة التاسعة صباحا.

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد ساهم في النقاش العمومي المتعلق بإصلاح العدالة، بشكل عام، وبعض الجوانب الأساسية من المنظومة الجنائية، بشكل خاص، من خلال مجموعة من الإصدارات (مكافحة الإرهاب، مكافحة العنف ضد النساء، العقوبات البديلة.). كما قدم المجلس مقترحات جوهرية تتعلق بالقضاء العسكري، المسطرة الجنائية، النظام الأساسي للقضاة وتنظيم المجلس الأعلى للسلطة القضائية.

http://www.agenda24.org/2015/06/cndh.html